Partners For Transparency
شركاء من اجل الشفافية

الفساد في افريقيا

إعداد

وحدة المرصد الافريقي لمكافحة الفساد

فبراير ٢٠٢١

مقدمة

يعد الفساد واحداً من أهم التحديات التي تواجه عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية لاسيما الدول الإفريقية منها، حيث يؤثر على الاستقرار السياسي في الدولة وعلى نمط التفاعل بين مؤسسات الدولة الرسمية، كذلك بينها وبين المواطنين المتلقين للخدمات، ومن ثم نمط التفاعل بين الطبقات الاجتماعية وتصوراتهم عن بعض البعض.

كذلك يؤثر على مستوي الرضا الشعبي عن النخبة الحاكمة، وانعكاس ذلك على قدرات هذه النخبة على تبني سياسات من شأنها أن تعود بأثر إيجابي على عملية التصدي للفساد في قطاعات الدولة المختلفة، فإساءة استخدام النخبة الحاكمة للسلطة التي تمتلكها لأجل تحقيق منفعة خاصة بشكل غير مشروع، استناداً إلى معايير الحزبية والطائفية، يعد من أهم الظواهر التي تؤدي بطبيعة الحال إلى تهديد الأمن والسلم المجتمعي

الأمر الذي يلقي بظلال سيئة على المناخ الجاذب للاستثمارات سواء كانت استثمارات خارجية أو استثمارات من رجال الأعمال في الدخل، وهو ما ينعكس على معدلات البطالة والتوظيف، وقدرات الدولة على توفير فرص عمل ملائمة ذات عائد مادي يواكب ويتناسب مع معدلات التضخم.

وفي إطار حرص مؤسسة شركاء من أجل الشفافية من خلال وحدة مرصد أفريقيا لمكافحة الفساد، على تعزيز قيم النزاهة والشفافية والحكم الرشيد، ودعم استراتيجيات مكافحة الفساد في الدول الإفريقية، تقدم تقريرها الشهري الأول عن شهر فبراير، لرصد التقدم الذي أحرزته عدد من الدول في أقاليم القارة المختلفة-وفقاً لتقسيم الاتحاد الافريقي لأقاليم القارة-، كذلك تسليط الضوء على وقائع الفساد التي تم الكشف عنها.

يأتي ذلك في سياق من الاستمرار لجائحة كورونا، دون التوصل إلى لقاح لعلاج الفيروس الأمر الذي يضع أعباء على المؤسسات المعنية بمتابعة الفساد، والسعي نحو تعزيز قيم النزاهة والشفافية، تتمثل في تتبع المخالفات في القطاعات المختلفة في الدولة والتي يقع على عاتقها تنفيذ الإجراءات الاحترازية وفقاً لمعايير منظمة الصحة العالمية.

ومن ثم تم تقسيم هذا التقرير ليتناول الدول الافريقية علي خمس مجموعات (مجموعة وسط افريقيا، مجموعة غرب افريقيا ، مجموعة شمال افريقيا ، مجموعة جنوب افريقيا)

اولاً: وسط افريقيا

١ـ تشاد

عادة ما تضع الدساتير الأدوات والإجراءات التي تسمح بالقيام بتعديلها، وذلك لاعتبارات تتعلق بإمكانية تغير الظروف والسياق الاجتماعي الذي وضعت فيه، لكن الأمر في تشاد كان مختلف إلى حد كبير حيث تم استخدام تعديل الدستور لتكريس مزيد من المركزية للسلطة في يد الرئيس إدريس ديبي الذي يحكم منذ عام ١٩٩٠، حيث جاء مضمون التعديلات الدستورية التي تم تمريرها في ٢٠١٨ يركز على التحول نحو النظام الرئيس بشكل كام، مع إعطاء الرئيس الذي يمثل السلطة التنفيذية مزيد من السلطات.[١]

كما حاولت هذه التعديلات خداع المواطنين في تشاد عبر تعديل الفترات الرئاسية، فبدلاً من الفترة الحالية للرئيس- البالغ من العمر ٦٥ عام- لمدة خمس سنوات وتجدد إلى ما لا نهاية، أصبحت تضمن له البقاء في السلطة لدورتين، لكل منها ٦ سنوات بعد انتهاء الدورة الحالية، والتي من المقرر إجراء انتخابات رئاسية في الأول من إبريل ٢٠٢١.[٢]

إلا أن قوى المعارضة تظاهرت في السابع من فبراير ٢٠٢١ لأجل التنديد بما اعتبرته من مظاهر الفساد السياسي في المؤسسات الرسمية في الدولة، في العاصمة نجامينا، بالتزامن مع إعلان ترشح الرئيس لولاية سادسة، كما أعلنت تشكيل تحالف النصر من أجل خوض الانتخابات ضد الرئيس لترسيخ مبدأ التداول السلمي للسلطة وتوفير قدر مساحات لعمل الأحزاب السياسية بشكل حر.[٣]

٢ـ غينيا الاستوائية

بدأت اللجنة الدائمة لمكافحة الفساد في مجلس الشيوخ الغيني في الثامن من فبراير ٢٠٢١ مناقشة مشروع مكافحة الفساد في كينيا، حيث أن حكومة غينيا الاستوائية لم تتخذ تدابير وتشريعات من شأنها وضع آليات لمكافحة ومنع الفساد في البلاد حتى الآن، وهو ما يمكن اعتباره من أهم الأسباب التي تجعل غينيا الاستوائية تحتل مرتبة متأخرة

[١] تشاد: البرلمان يقر دستورا جديدا يسمح لإدريس ديبي بالبقاء في السلطة حتى ٢٠٣٣، فرانس ٢٤، ٣٠ أبريل ٢٠١٨، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/V6hO2

[٢] أحمد يونس، تعديلات دستورية في تشاد تبقي ديبي في الحكم حتى ٢٠٣٣، ١ أبريل ٢٠١٨، الشرق الأوسط، العدد ١٤٣٦٩، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/Kuc1j

[٣] معارضون لجؤوا لسفارة واشنطن.. احتجاجات واعتقالات في تشاد تزامنا مع إعادة ترشيح ديبي للرئاسة، الجزيرة، ٧ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/n4080

في مؤشرات النزاهة التي تقدمها المؤسسات الدولية مثل منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي عن مدركات الفساد.[٤]

يتمثل الهدف من إقرار هذا القانون وضع حدد للممارسات المتعلقة بسوء إدارة الأموال العامة من قبل أفراد النخبة الحاكمة، إذ تشير مصادر إلى إعفاء الرئيس ونائبه وأبنائهم من تقديم المستندات المتعلقة بأصول الأموال وإقرارات الذمة المالية كما هو مطلوب من بقية الموظفين العموميين.[٥]

ثانياً: شرق افريقيا

١- الصومال

في ظل استمرار جائحة كورونا تم توجيه الاتهام إلى ١٢ من كبار المسؤولين في وزارة الصحة الصومالية من بينهم المدير العام في الوزارة، كما تم إدانتهم في تهم الفساد، وقال النائب العام سيلبان محمد محمود إنهم يتابعون المزيد من القضايا، حيث استهدفت التحقيقات التي تم إجرائها المديرين داخل الوزارة ورؤساء الإدارات ومنسقي المشاريع والاستشاريين، وامتدت إلى موظفي الشركات الخاصة العاملة مع وزارة الصحة.[٦]

وتعد هذه الإجراءات غاية في الأهمية في ظل ما تعنيه الصومال من استشراء لظاهرة الفساد، الأمر الذي جعلها واحدة من بين أكثر الدول فساداً في العالم.

٢- في٢١ فبراير ٢٠٢١ حاول موظف العلاقات العامة الكينية التابع لشركة التبغ البريطانية الامريكية Bat تقديم الرشوة إلى صحفي وذلك من أجل تسريب تفاصيل تحقيق أجراه حول الكيفية التي تعمل من خلالها الشركة على استهداف الشباب غير المدخنين.

٣- الأمر الذي أسفر عن إيقاف الموظف عن العمل وفتح تحقيق مع على خلفية اتهامه بمحاولة تقديم رشوة من أجل الحصول على بيانات خاصة بالشركة وطريقة عملها، لكن ما أثر استهجان واستغراب الشركة هو الجرأة التي تعامل بها الموظف وهو يعرض الرشوة على الصحفي.[7]

٤- جنوب السودان

[4] Work of Anti-corruption Permanent Commission begins, Official Web Page of the Government of the Republic of Equatorial Guinea, 9 February 2021, available at: https://cutt.us/7aWEo

[5] Lusa, Equatorial Guinea: Lawyers argue that corruption is the 'biggest pandemic' in country, Macau News Agency, available at: https://cutt.us/MiNRz

[6] Godfrey Ivudria, Concern As Somali Ministry Of Health Collapses Amid Corruption Allegations, 26th January 2021, available at: https://www.busiweek.com/concern-as-somali-ministry-of-health-collapses-amid-corruption-allegations/

[7] Matthem Chapman, BAT's PR agency tried to bribe Bureau's Kenyan reporter, The Bureau of Investigative Journalism, 21 February 2021, available at: https://cutt.us/Kss2k

شكك نائب رئيس جنوب السودان في الثاني عشر من يناير ٢٠٢١ في التقرير الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢٠ والذي جاءت فيه جنوب السودان في المرتبة الأخيرة للدول الأكثر نزاهة، والأولى من حيث الأكثر فساداً.كذلك في حديث إلى صحيفة The East African في الثاني من فبراير ٢٠٢١ اتهم المتحدث باسم الحكومة مايكل ماكوي المنظمات الدولية بما في ذلك منظمة الشفافية الدولية بالفساد.[٨]

٥- السودان

عقدت وزارة العدل السودانية ورشة عمل من أجل التشاور حول إنشاء مفوضية لمكافحة الفساد وذلك في الحادي عشر من يناير ٢٠٢١، وقد تم التأكيد على أن هذه المفوضية سوف تكون مستقلة تماماً عن السلطة التنفيذية في الدولة السودانية، كما أن رئيس الوزراء هو من يعلن عنها بعد موافقة المجلس التشريعي الذي يحق له مساءلة المفوضية والتحقيق معها .

والجدير بالذكر أن رئيس الوزراء عبدالله حمدوك كان قد أعلن في الثاني من يناير ٢٠٢١ أن الحكومة السودانية سوف تعمل في القريب العاجل على إنشاء مفوضية لمكافحة الفساد، كواحدة من المفوضيات التي طالبت الوثيقة الدستورية التي يناط بها حكم الفترة الانتقالية هناك بتشكيلها.[٩]

في السياق ذاته فقد أوقفت الشرطة السودانية بولاية القضارف ٣٠ من رموز نظام الرئيس المعزول عمر البشير، وذلك بناء على ما أصدرته النيابة العامة من مذكره لإيقاف ٥٦ من عناصر النظام السابق، وذلك على خلفية قضايا غسيل أموال وتمويل الإرهاب.[١٠]

٦- اثيوبيا

أما في إثيوبيا ففي ظل حالة الحرب القائمة بين الدولة الإثيوبية وبين إقليم التيجراي، فإن الشرطة الإثيوبية قد قامت بحملات عده لاعتقال واحتجاز عدد كبير من الموطنين في منطقة جامبيلا غرب إثيوبيا، دون إجراء أي تحقيق معهم، كما أكدت مفوضية حقوق الإنسان على اعتقال الشرطة الإثيوبية لأحداث خلال هذه الحملات، لم يتجاوز أعمارهم الحادية عشر، وذلك في تقريرها الصادر في ٢٥ يناير ٢٠٢١.[١١]

---

[8] Garang A. Malak, S. Sudan questions Transparency International graft report, 3 February 2021 available at: https://cutt.us/SsFLh

[٩] السودان... مشروع قانون يمنح مفوضية مكافحة الفساد صلاحيات واسعة، ١٢-١-٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/VvMd4

[١٠] أوامر بتوقيف ٥٦ من قادة النظام السوداني السابق، بوابة أفريقيا الإخبارية، ١٤ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/4rufx

[١١] مفوضية حقوق الإنسان: قوات الأمن الإثيوبية اعتقلت أحداثا في حملة على متمردين، قراءات أفريقية، ٢٥ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/pq4Qy

كما كشفت تقرير في ١٦ فبراير عن قيام أحد أفراد قوات الجيش الإثيوبي بالتعرض لفتاة ومحاولة إخبار جدها على اغتصابها، في أثناء بحثه عن قوات تحرير التيجراي، وذلك على أثر الحرب التي شنتها الدولة الاثيوبية على الإقليم منذ نوفمبر الماضي[١٢]، وهو الأمر الذي أكدته وزيرة المرأة الإثيوبية فليسان عبدالله، أن الفريق المعين من قبل الحكومة الإثيوبية قد رصدت بالفعل وقوع حالات اغتصاب في إقليم التجراي، ووصلت هذه الحالات إلى ١٠٨ حالة وفقاً لما أعلنته لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية، وذلك خلال الشهرين الماضيين.[١٣]

وهو الأمر الذي يلقي بظلال سيئة حول عملية التحول الديمقراطي في إثيوبيا، وذلك أن الصراع بين الدولة الإثيوبية وإقليم التجراي بعد تولى آبي أحمد السلطة، ومحاولاته إحلال نخبة جديدة من الأورومو محل التيجراي المسيطرة على مدى العقدين الماضيين على كافة مفاصل الدولة، قد اتخذ بعداً أكثر عنفاً، في ظل محاولات التيجري عدم الخضوع لسياسات آبي أحمد.

٧- تنزانيا

أصرت الحكومة في التنزانية على إجراء الانتخابات ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠ في ظل أزمة كورونا والتأكيد على أن الأمر لم يعد خطيراً، وأنه تم السيطرة على الوباء، حيث أوقفت وزارة الصحة التنزانية تسجيل الحالات الجديدة المصابة بالوباء منذ نهاية أبريل ٢٠٢٠، ولم تعد كذلك تجري اختبارات للكشف عن الفيروس سوى للقليل، وبالتالي فليس هناك أي خطة تم الإفصاح عنها من أجل تطعيم السكان، لأجل تمرير الانتخابات الرئاسية مستغلة في ذلك تراجع الاهتمام العالمي في ظل هذا الوباء بنزاهة العمليات الانتخابية والممارسات الديموقراطية في الدول.[١٤]

لذلك فإن الاتهامات التي يمكن أن توجه إلى الحكومة التنزانية، خاصة وزيرة الصحة، تتعلق بتعريض الأمن الصحي لبلاد للخطر من خلال تعمد التلاعب وإخفاء الأرقام المتعلقة بالفيروس بما يسهم في تضليل الرأي العام، يقدمه الغرب كما عبرت الوزيرة في ٧ فبراير ٢٠٢١ عن رفضها لأي لقاح يمكن أن يقدمه الغرب، وأن هناك مشروب عصير مكون من الزنجبيل والبصل والليمون والفلفل يمكنه أن يساعد في منع الإصابة من فيروس

[١٢] الصراع في تيغراي: تقارير عن إجبار الرجال على اغتصاب ذويهم، BBC عربي، ١٦ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/cZ1bG

[١٣] إثيوبيا تؤكد وقوع جرائم اغتصاب على نطاق واسع في إقليم تيغراي، Sputnikعربي، ١٢ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/MznDX

[١٤] محمد الدابولي، تجاهل كورونا...حيلة أفريقية لتمير الانتخابات، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجية، ٧ يوليو ٢٠٢٠، متاح على الرابط التالي:https://cutt.us/dRjOP

كورونا[١٥]، لذلك صرحت منظمة الصحة العالمية بقلقها تجاه الاستراتيجية التي تتبناها الحكومة التنزانية بشأن مواجهة فيروس كورونا.

٨- اوغندا

كشفت دراسة استقصائية أجرتها هيئة التفتيش الحكومية ومكتب الإحصاءات الأوغندي في ٢٦ فبراير ٢٠٢١ عن حجم الفساد الموجود في القطاعات المختلفة في أوغندا، وأكدت الدراسة عن وجود فساد فيما يتعلق بفرص التوظيف، فإذا ما توجه أحد الأفراد إلى التقدم بأوراقه للحصول على وظيفة ما، فإن عليه أن يقدم رشاوى حتى لا تذهب الرياح بأوراقه، وبالتالي كلما كانت قيمه هذه الرشاوى أكبر أو ميزة أكثر جدوى كلما كانت فرص واحتمالات النجاح وتحقيق المطلوب أكثر.

كما أكدت أن قطاع الشرطة هو القطاع الأكثر فساداً في أوغندا، وأن السبب في ذلك يرجع في غالب الأمر إلى تعود الكثير من المواطنين على تقديم الرشاوى إلى ضباط المرو حتى وإن لم يطلبوا هم ذلك، وذلك حتى لا يستمر ذلك الضابط في طرح المزيد من الأسئلة على المتقدم للحصول على خدمة أو ترخيص ما، ومن ثم الكشف عن مخالفات يسدد على أثرها المواطن غرامات مالية.

وجاءت نسبة انتشار الفساد في المؤسسات الأوغندية على النحو التالي[١٦]:

Institution	Percentage of corruption
Police	**70%**
Courts	**53%**
Land tribunals	**53%**
Public hospitals	**47%**

[١٥] فيروس كورونا: لماذا ترفض تنزانيا تلقيح سكانها ضد الوباء؟، BBC عربي، ٧ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/u1jt1

[16] Nobert Atukunda, Police most corrupt says IGG, UBOS report, Daily Monitor, 26 February 2021, available at: https://cutt.us/qhqsJ

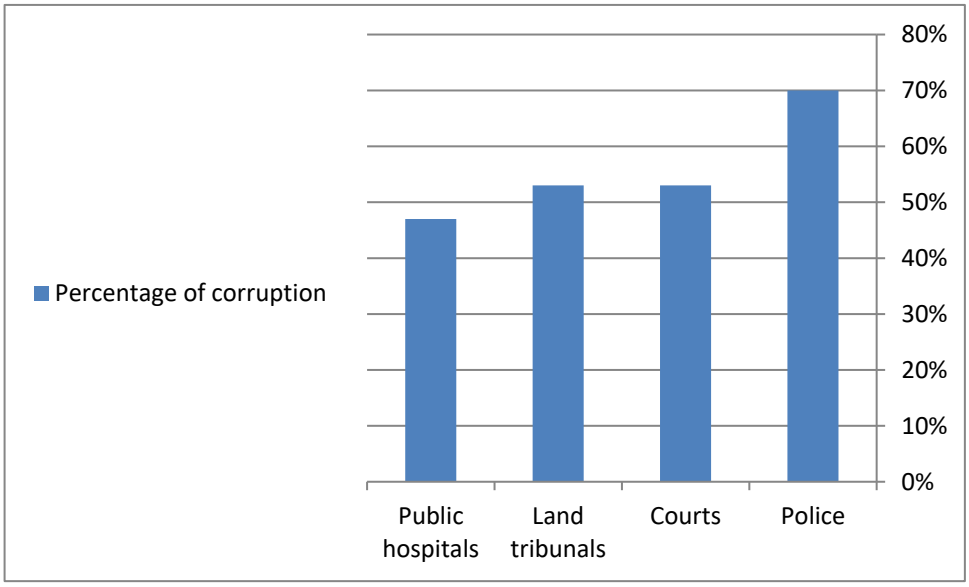

ثالثاً: شمال أفريقيا

١- الجزائر

وفي الجزائر، فقد أيدت محكمة جزائرية في سياق مواجهة الفساد، الحكم على رئيس الوزراء السابق أحمد أويحيى بالسجن لمدة ١٥ عاماً، وكذلك الحكم بالسجن ١٢عام لرئيس الوزراء السابق عبدالملك سلال- كلاهما رؤساء وزارة سابقين في عهد بوتفليقة-، وذلك في الثامن والعشرين من يناير ٢٠٢١، على خلفية ثبوت ضلوع كلاً منهم في وقائع فساد أثناء ممارسة مهامه، تركزت في قطاع السيارات في البلاد.[١٧]

كذلك فقد كانت محكمة الاستئناف في تيبازة قد أصدرت حكماً في مطلع العام ٢٠٢١ بالسجن لمدة ١٢ عام للسيدة نشناش زوليخة- المعروفة بمدام مايا-، وغرامة مالية قدرها ٤٥ الف دولار، مع مصادرة أملاكها، وذلك على خلفية تورطها في قضايا فساد مع مسؤولين سابقين في إدارة بوتفليقة، كتبييض الأموال واستغلال النفوذ وتبديد المال العام. والجدير بالذكر أن هذه السيدة تدعي بأنها البنت الخفية لبوتفليقة.[١٨]

[١٧] محكمة في الجزائر تقرر سجن رئيسي وزراء سابقين في عهد بوتفليقة، BBC عربي، ٢٨ يناير ٢٠٢١ متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/ommxJ

[١٨] الجزائر: السجن ١٢ سنة بحق "مدام مايا" التي تدعي أنها "البنت الخفية" لبوتفليقة في قضايا فساد، فرانس ٢٤، ١ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/2Eewz

٢- ليبيا

يقوم مكتب النائب العام الليبي بدور مهم في سياق مكافحة الفساد ومحاسبة المتورطين في وقائع فساد، خاصة في القطاع الصحي في ظل انتشار فيروس كورونا، حيث أمر في ١٩ يناير بحبس مسؤول في وزارة الصحة بحكومة الوفاق بتهمة اختلاس وإهدار المال العام، كما تم إيقاف المراقب المالي لجهاز الإمدادات الطبية بوزارة الصحة وذلك على خلفية اتهامه بالتحايل لإحداث ضرر جسيم في المال العام.[١٩]

وعلى صعيد آخر شكل انتخاب ملتقى الحوار السياسي الليبي يوم ٥ فبراير ٢٠٢١ عبدالحميد الدبيبة كرئيس للحكومة، تحولاً نوعياً نحو مزيد من الاستقرار للأوضاع في الساحة الليبية، لكن ما أثار الصدمة لدى الكثيرين هو المعروف عن الدبيبة من العلاقات التجارية الفاسدة، وفي ذات الوقت يواجه أحد أفراد عائلته المحاكمة في بريطانيا وذلك على خلفية اتهامه في قضايا احتيال، وهو على الدبيبة الذي يواجه في ذات الوقت تهمه الرشوة التي تم اعطائها لبعض أعضاء الملتقي لأجل التصويت لعبدالحميد الدبيبة.[٢٠]

٣- موريتانيا

أكد رئيس الوزراء محمد ولد بلال أن ملف التحقيق في قضايا الفساد التي تم توجيهها إلى الرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز سوف يتم إحالته إلى النيابة العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك خلال رده على أسئلة النواب في البرلمان في التاسع والعشرين من يناير ٢٠٢١، حول ملف التحقيق الصادر عن لجنة التحقيق البرلمانية، والخاص بقضايا متعلقة بالرئيس السابق محمد ولد عبدالعزيز كما سلف الإشارة.[٢١]

يُبين ما سبق ما يمكن أن تقوم به كل من السلطات الثلاث من دور تكاملي في مجال مكافحة الفساد، وذلك في حال حدث التزام كلاً منها بسلطاته المحددة دستورياً، وعدم التفكير في الهيمنة على الأخرى.

٤- تونس

ما تعيشه تونس مؤخراً يمكن تسميته بالفساد الدستوري، فالصراع بين الرئيس التونسي قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي حول تشكيل الحكومة الجديدة، ومحاولات كل طرف منهم السيطرة على الآخر من خلال التهديد بدعوة الأنصار لنزول الشارع، أصبح يهدد الاستقرار السياسي للدولة التونسية.

---

[١٩] منية غانمي، أخطبوط الفساد يخنق قطاع الصحة بليبيا.. مسؤولو الوفاق بقفص الإتهام، العربية نت، ١٩ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/4mdwk

[٢٠] جاسون باك، رئيس جديد للحكومة الليبية، ولكن تاريخ عائلته زاخر بالغموض والتعقيدات كمثل حال البلد نفسه، معهد الشرق الأوسط، ٨ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/MHoIy

[٢١] إحالة ملف التحقيق في فساد رئيس موريتانيا السابق إلى النيابة العامة خلال أيام، بوابة الإهرام الإلكترونية، ٣٠ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/XTnIF

ففي ١٤ فبراير ٢٠٢١ قام رئيس الوزراء التونسي بإعفاء خمسة من وزراء الحكومة المحسوبين على تيار الرئيس قيس سعيد، وذلك في إطار إتمام عملية التعديل الوزاري لأحد عشر وزيراً وفقاً لتأييد مجلس النواب التونسي، الأمر الذي يلقى معارضة في ذات الوقت من قبل الرئيس الذي أكد أن عدد من الوزراء الذين تم اختيارهم حولهم شبهات في وقائع فساد.

لكن الأمر يرجع إلى محاولات كلاً الرجلين لأثبات وجوده في ظل نظام شبه رئاسي، يجمع بين عدد من خصائص النظامين الرئاسي والبرلماني وفقاً لنصوص الدستور التونسي.[٢٢]

٥- المغرب

عقدت الهيئات المالية الثلاثة بنك المغرب والهيئة المغربية لسوق الرساميل وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، بالاشتراك مع الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، في يوم ١٨يناير ٢٠٢١، في إطار متابعة تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الرشاوى في القطاع المالي التي تم التوقيع عليها في نوفمبر ٢٠١٩، الاجتماع السنوي الذي تم تخصيصه للتعرف حصيلة تنفيذ هذه الاتفاقية خال سنة ٢٠٢٠ وكذلك من أجل اعتماد خطة لسنة ٢٠٢١.[٢٣]

وفي سياق آخر تفجرت نقاشات في الوسط المغرب حول المادة ٤٩٠ من القانون الجنائي هناك والتي تنص على اعتبار كل علاقة جنسية بين رجل وامرأة لا يربطهما علاقة زوجية جريمة فساد، يعاقب عليها القانون بالحبس لمدة من شهر إلى سنة، وذلك على أثر خروج شابه من السجن بعد انقضاء مدة الحبس الخاصة بها لمدة شهر في الرابع من فبراير ٢٠٢١، وذلك على أثر تسريب فيديو إباحي لها منذ سنوات.لذلك ثارت نقاشات حادة بين من يرى في المادة تقويضاً للحريات الفردية، وبين من يرى أهميتها لاعتبار الحفاظ على الثقافة الدين الإسلامي.[٢٤]

رابعاً: جنوب افريقيا

١- جنوب افريقيا

أصدرت محكمة في جنوب أفريقيا قراراً بإجراء محاكمة للرئيس السابق جاكوب زوما ٢٠٠٩-٢٠١٨، في ٢٣ فبراير ٢٠٢١، وذلك على خلفية اتهامه في قضايا تتعلق بتلقيه رشاوى قبل وصوله للحكم بلغت قيمتها ٣,٤ مليار

---

[٢٢] تونس: إلى أين يمضي الصراع بين المشيشي وقيس سعيد؟، BBC عربي، ١٦ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/2SIJn

[٢٣] الاجتماع السنوي لتتبع تنفيذ اتفاقية التعاون في مجال مكافحة الرشوة في القطاع المالي، الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها بالمملكة المغربية، ١٨ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/mAULu

[٢٤] فيديو فاضح قديم قلب حياة امرأة متزوجة.. خرجت من السجن فأعادت الجدل حول إلغاء قانون تجريم العلاقات، عربي بوست، ٤ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي:https://cutt.us/m3aSQ

دولار، وذلك من أجل شراء معدات حربية وعسكرية من صنع شركات أوربية بينها مجموعة تاليس الفرنسية، التي تخضع مع الرئيس لذات المحاكمة.

إذ يوجه إلى زوما البالغ من العمر ٧٨ عام، تهم عدة تصل إلى ١٦ تهمة بالاحتيال والرشوة والكسب بطرق غير مشروعة، خاصة في صفقة الأسلحة التي تم توقيعها في عندما كان نائباً للرئيس ثابو مبيكي في التسعينات من القرن الماضي.

فبعد تأجيل المحاكمة مرات عديدة بسبب الطعون التي تقدم بها الرئيس زوما والشركة الفرنسية، قررت محكمة بيترماريتزبورغ أن موعد المحاكمة للرئيس الذي استقال في ٢٠١٩ على أثر قضايا الفساد التي تلاحقه الاتهامات فيها، ومن المنتظر أن يدلي الرئيس زوما بشهادته وتعليقه على الاتهامات التي تتعلق بوقائع الفساد التي انتشرت في الدولة خلال سنوات حكمه التسعة.[٢٥]

٢- موزمبيق

أوضحت وثائق محكمة بلندن في مطلع فبراير ٢٠٢١، قيام شركة بناء السفن ورجل الأعمال الفرنسي اللبناني الأصل" اسكندر صفا " دفع مبالغ إلى الرئيس الموزمبيقي نيوسي ومسؤولين آخرين وذلك عند التفاوض على عقود مشاريع بحرية نفذته الحكومة، وهو ما تم إنكاره من قبلهم، وأكدوا أن التحويلات لم رشاوى أو غير قانونية، وأنها تبرعات لحملة ولأجراء استثمارات تقنية.

وفي سياق الدفاع عن الرئيس نيوسي أكد المتحدث باسم الحزب الحاكم أن الرئيس لم يكن قد تقلد منصبه حينا ذاك، وأنه سمح له بموجب القانون بتلقي تبرعات سياسية نيابة عن الحزب، إذ يحظر القانون في موزمبيق على الموظفين العموميين تلقي أي أموال بشكل شخصي.

الأمر الذي أسهم في جعل الرئيس الموزمبيقي في حرج، إذ أصبح مسئولاً عن جزء ليس بالقليل من الديون الخارجية المستحقة على الدولة، والتي بلغت ٢ مليار دولار.[٢٦]

[٢٥] محاكمة جاكوب زوما ومجموعة تاليس الفرنسية في أيار/مايو بتهمة الفساد بقرار من قضاء جنوب إفريقيا، فرانس ٢٤، ٢٣ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي:https://cutt.us/sL8BP

[٢٦] رئيس موزمبيق متهم بتلقي رشوة من ملياردير عربي، العربية نت، ٣١ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي:https://cutt.us/Kyo4D

٣- انجولا

أما في انجولا فإن الأمر يبدو مختلف قليلاً، إذ أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، من خلال Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor، في ٦ فبراير ٢٠٢١، عن مسابقة مفتوحة لمنظمات المجتمع المدني المهتمة بتقديم مقترحات لتعزيز سبل مكافحة الفساد.

يرى Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor أن منظمات المجتمع المدني الأنجولي ووسائل الإعلام يمكن تحفيز المهارات والأدوات الخاصة بها من أجل الوصول للتحقيق في الفساد ورصده، حيث يستخدم المجتمع المدني ووسائل الإعلام قدراتهم لتثقيف وإشراك الجمهور في الإصلاحات ضد في الفساد في أنغولا. وتتمثل النتائج المرجوة من هذا البرنامج في أن يكون لدى المواطنين الأنجوليين فهم متزايد للإصلاحات الجارية لمكافحة الفساد في البلد وكيفية الدعوة إلى تلك الإصلاحات، وأن يكون لدى المجتمع المدني قدرة متزايدة على التحقيق بأمان في الفساد وإجراء أنشطة حول مكافحة الفساد.[٢٧]

ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى الاهتمام الذي ينتظر أن يظهر الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن لقضايا حقوق الإنسان وتعزيز قيم الحكم الرشيد ومكافحة الفساد

٤- مالاوي

أعن مكتب مكافحة الفساد في مالاوي في ٢٣ فبراير ٢٠٢١، عن أدانة محكمة ليلونغوي الجزئية رجل الاعمال "ماينالا روبن موالي" بتهمة السرقة وغسل الأموال، إذ حصل وفقاً لما ذكره مكتب مكافحة الفساد على مبلغ يزيد عن ٢,٥ مليون دولار أمريكي من حكومة ملاوي عن طريق وزارة السياحة، وتبين بعد ذلك أن الأموال كانت من عائدات كسب غير مشروع.[٢٨]

خامساً: غرب افريقيا

١- نيجيريا

أمرت المحكمة الفيدرالية في ابوجا بالقبض على رئيس شركة اكسون موبيل النفطية الكبرى في نيجيريا لإجباره على المثول أمام التحقيق، في إطار مكافحة الكسب غير المشروع ، وفقا لما ذكره بيان للجنة الجرائم الاقتصادية والمالية يوم الثالث من فبراير ٢٠٢١ .

[27] DRL: Reducing Corruption in Angola, website of the United States government, 16 February 2021, available at: https://cutt.us/I4DYK

[28] Website of Anti-Corruption Bureau, Malawi, 23 February 2021, Available at: https://cutt.us/5oWKs

حيث أكد المتحدث باسم اللجنة على أنه تم دعوة المدير المالي لشركة اكسون للمثول أمام التحقيق ثلاث مرات، لكن لم يكن هناك استجابة لذلك، الأمر الذي اجبرهم على اللجوء إلى المحكمة الفيدرالية للتحقيق في القضايا المتعلقة بالاحتيال في المشتريات المتعلقة بمشروع خط الانابيب التي تزيد قيمتها عن ٢١٣ مليون دولار.

وأكدت اللجنة كذلك أن التحقيق لن يكون مع رئيس الشركة بشكل شخصي بقدر ما يكون تحقيق حول الانشطة الخاصة بالشركة في القضية موضوع الخلاف، لتبين مدى وجود مخالفات من عدمه.[٢٩]

٢- غانا

أما غانا فقد شهدت واقعة فساد في القطاع الصحي في ظل انتشار جائحة كورونا، فقد قامت السلطات في غانا بإلقاء القبض على مجموعة من أعضاء قطاع الصحة، بينهم أربع ممرضات وطبيبين وعاملان لرعاية الاجتماعية، وذلك على خلفية اتهامهم في قضايا الاتجار بالأطفال، في ٢١ يناير ٢٠٢١.

حيث نفذ مجلس غانا للطب وطب الأسنان بالتعاون مع مكتب التحقيق بالجرائم الاقتصادية والجريمة المنظمة، خطة جعلتهم يشترون طفلين مقابل ٥٠٠٠ دولار لأحدهما و٤٨٠٠ دولار للآخر، من أجل الإيقاع بهذه الشبكة وأعمالها التي تمثل انتهاكاً لحقوق الأطفال وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ١٩٨٩، لاسيما في ظل الانتشار المتزايد لفيروس كورونا وحاجة الدولة إلى عمل قطاع الصحة بكامل طاقته لأجل تقليل حجم الخسائر البشرية الناجمة عن هذا الفيروس.[٣٠]

وفي سياق آخر طالب الائتلاف الغاني لمكافحة الفساد المؤسسات العامة، في ٢٦ فبراير ٢٠٢١، بضرورة الكشف عن البيانات الخاصة بمشترياتها، بما يسمح بخضوع مثل هذه البيانات لعملية للمراجعة والتدقيق للكشف عن وجود مخالفات أو انتهاكات.

حيث أكدت مسؤولة الاتصالات في الائتلاف السيدة فوستينا دجاباتي على أن هناك خسائر مالية فادحة تتحملها البلاد ولكن لا يتم اكتشفها وذلك نظراً لما تتسم به هذه المعلومات والبيانات بالسرية وصعوبة الوصول إليه من قبل المؤسسات المعنية بممارسة دور رقابي على هذه المشتريات والقائم عليها، لاسيما تلك التي تتعلق بقطاعي الصحة والتعليم.[٣١]

---

[29] Judge issues arrest warrant for ExxonMobil Nigeria chief, Aljazeera, 3 February 2021, Available at: https://cutt.us/TIMBH

[٣٠] توقيف شبكة تضم ١١ شخصا من بينهم طبيبان و٤ ممرضات بتهمة الاتجار بالأطفال في غانا، BBC عربي، ٢١ يناير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://www.bbc.com/arabic/world-55757750

[31] Publish procurement data - public institutions told, Ghana Anti-Corruption Coalition, 26 February 2021, available at: https://cutt.us/i1BrL

٣- ليبريا

عقدت اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد يوم ٢٢ يناير ٢٠٢١ مؤتمراً للتصديق على عدد من القوانين التي تسهل من إجراءات مكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة، وقد ناقش هذا المؤتمر القانون الخاص بالإبلاغ عن المخالفات وحماية الشهود كذلك ضرورة إنشاء محكمة لقضايا للفساد، فضلاً عن تعديل مدونة قواعد السلوك التي ستمنح لجنة مكافحة الفساد السلطة التشريعية والقضائية اللازمة التي ستترتب على ذلك وتجبر جميع الموظفين العموميين على الإعلان عن أصولهم وفقاً للقانون.

وعلى الرغم من وجود لجنة مكافحة الفساد وفقاً للقانون، إلا أنه لا يخول اللجنة سلطة مطلقة لمقاضاة الموظفين العموميين المتورطين في شبكة التملك غير المشروع والفساد المالي، إذ يقصر القانون السلطة على وزارة العدل، حيث ينص على أن تنسق اللجنة مع وزارة العدل في ملاحقة قضايا الفساد والكسب غير المشروع، ولا يمنح القانون لجنة مكافحة الفساد حقوقاً محدودة في مقاضاة قضايا الفساد إلا إذا لم تشرع وزارة العدل في اتخاذ إجراءات جنائية في غضون ثلاثة أشهر من تلقي طلب المقاضاة.[٣٢]

وعلى الرغم مما سبق فإن اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد والكسب غير المشروع تعيش في حالة من التخبط فمنذ ١٥ فبراير ٢٠٢١ تم الكشف عن مطالبات بفتح تحقيق بشأن مزاعم الفساد والعمالة غير المشروعة والهفوات الإدارية، لأثنين من كبار مسؤولي اللجنة، نائب رئيس اللجنة، كلار كانيو باي غبالا والمدير التنفيذي الحالي محمد فهنبوله، الأمر الذي يقلل من قدرة وإمكانية قيام اللجنة بدورها في مكافحة خطر الفساد والكسب غير المشروع الذي لا يزال أكثر انتشاراً.[٣٣]

٤- النيجر

شهدت النيجر التزاماً من قبل الرئيس محمد إيسوفو المنتهية ولايته الثانية بالمدة المحددة دستورياً، وعدم لجوئه إلى أي حيل أخرى أثبتتها كثيراً من تجارب الدول الافريقية، من استغلال أزمة كورونا لحين ترتيب الأوضاع بما يمكن الرئيس والحزب الحاكم من الفوز في الانتخابات حال كان الأمر صعباً، مستغلين في ذلك ما فرضته ظروف الجائحة من إجراءات احترازية.

[32]Lennart Dodoo, Liberia Anti-Corruption Commission Evaluating Laws Hindering Corruption Fight, Front Page Africa, 22 January 2021, Available at: https://cutt.us/PvrqU

[33] Gerald C. Koinyeneh, Internal Wrangling, Allegations of Corruption Mar Liberia's Premier Anti-graft Institution, Front Page Africa, 16, February 2021, available at: https://cutt.us/KjaJO

إذ جرت الانتخابات الرئاسية في جولتها الاولى في السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٢٠ ، بين ٣٠ مرشح، لم يستطع أي منهم الفوز بنسبة ٥٠٪ من أصوات الناخبين، الأمر الذي أدى إلى إجراء جولة إعادة بين المرشحين الأكثر حصولاً على الأصوات في الجولة الأولى، بين محمد بازوم مرشح الحزب الحاكم الذي حصل على ٣٩,٣٣٪ من الأصوات، وعثمان مهاماني الذي حصل على ١٦,٩٩٪ .

لكن الجولة الثانية كان أكثر تنافسية بين المرشحين، حيث أعلنت اللجنة الوطنية للانتخابات في النيجر أن المرشح الفائز في الانتخابات التي تم إجرائها في يوم ٢١ فبراير ٢٠٢١ هو محمد بازوم، الذي حصل على ٥٥,٧٥ من الاصوات، بينما حصل منافسه مهاماني عثمان على ٤٤,٢٥.[٣٤]

على الرغم من وجود أعمال عنف انتخابي وهي سمة سائدة في معظم الانتخابات في الدول الافريقية، وذلك بسبب عدم اعتراف المرشح الخاسر بنتيجة الانتخابات والقول بوجود تجاوزات أدت إلى التغير في نتيجة عملية الفرز، إلا أن بعثة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا المراقبة للانتخابات، أكدت على أن جو من الشفافية والنزاهة والحرية كان هو السائد في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية في النيجر.

٥- بنين

أما في دولة بنين فقد وصل العنف المرتبط بالانتخابات، الذي يعد سمة من أهم سمات الانتخابات في دول القارة، إلى حد إطلاق النار على السيارة الخاصة بالمرشح الرئاسي جانيو سوجلو، بعدما تقدم رسمياً بالأوراق المطلوبة لإتمام إجراءات ترشحه للانتخابات الرئاسية المقرر إجرائها في ١١ إبريل ٢٠٢١، لكن الشرطة اكتفت بفتح تحقيق في الأمر دون إصدار أي بيان لتوضيح ملابسات ما حدث ومن المنفذ أو المحرض على مثل هذا العمل.

وعلى الرغم من وجود ١٩ مرشح في هذه الانتخابات، إلا أن قوى المعارضة تعتبر هذه الانتخابات محسومة لصالح باتريس تالون الذي تم انتخابه عام ٢٠١٦، وذلك على أثر تعرض عدد من رموز المعرضة للنفي أو منع الترشح، كما تتهمه المعارضة بقيادة البلاد نحو الحكم الاستبدادي من خلال الإجراءات التي يتخذها والتي من شأنها تقويض آليات الحكم الرشيد ومعايير الشفافية، ففي الانتخابات البرلمانية التي جرت في أبريل ٢٠١٩ لم تسمح الحكومة لأحزاب المعارضة بتقديم اللوائح الخاصة بمرشحيها.[٣٥]

٦- مالي

[٣٤] النيجر: فوز مرشح الحزب الحاكم محمد بازوم بالانتخابات الرئاسية، فرانس ٢٤، ٢٣ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/iQ467

[٣٥] الرصاصة لا تزال في جسده.. إصابة مرشح رئاسي بطلق ناري في بنين، العين الإخبارية، ٧ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/WyJi2

وفي مالي فإن الممارسات التي يمكن وصفها بالفساد لا يقوم بها المسؤولين، وإنما اتحاد الطلاب الذين يقومون بانتهاكات كبيرة في حق الطلاب زملائهم وكذلك في حق أعضاء هيئة التدريس، الأمر الذي يستنكره الطلاب والأساتذة في ذات الوقت.

لذلك أصبح اللجوء إلى السعي إلى الانضمام إلى اتحاد الطلاب أمراً الغرض منه الحصول على الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء هذا الاتحاد لاسيما الامتيازات المالية، حتى وإن كانت تقديراتهم العلمية لا تسمح لهم بالترشح أو ممارسة هذا الحق.

حيث حاد الاتحاد عن الهدف الذي تم إنشائه من أجله عام ١٩٩٠، والذي يتمثل في تحسين الظروف المعيشية للطلاب، لكن منذ ٢٠١٥ تغيرت الأمور وأصبحت الاعتبارات السياسية ذات ثقل في التأثير على سلوكيات الاتحاد وأعضائه.

وفي أوائل يناير الماضي قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في مالي، قطع مصادر التمويل الخاصة بالاتحاد، وذلك على أثر الاتهامات باختلاس الأموال التي تلاحق الأمين العام للاتحاد في مالي.[٣٦]

وفي إطار آخر قدم رئيس الوزراء المالي "مختار أوان " خطة عمله إلى المجلس الوطني الانتقالي في ١٩ فبراير ٢٠٢١ خطة عمل من ستة محاور تستمر حتى مارس ٢٠٢٢ – وهو الموعد المقرر لإجراء الانتخابات المقبلة – والتي تقوم على الحاجة إلى الإصلاحات السياسية والمؤسسية الضرورية لتوطيد الديمقراطية، وإنشاء مؤسسات قوية وذات مصداقية لمكافحة الإفلات من العقاب والفساد المنشر في المؤسسات العامة للدولة، وهو ما تتماشى مع المطالب التي أثارها المواطنون.[٣٧]

٧- سيراليون

اعلنت لجنة مكافحة الفساد في سيراليون،٢٦ فبراير ٢٠٢١، أن المحكمة العليا أدانت المشرف على التعاقدات في مكتب هيئة الإحصاءات في سيراليون، وذلك بتهمة التماس ميزة خلافاً لقانون مكافحة الفساد لعام ٢٠٠٨، والذي تم تعديله في ٢٠١٩.

إذ كشفت اللجنة عن طلب بوكاري شيكو ماتيا أثناء عملية التحقق من برنامج الأمان الاجتماعي الذي يدعمه البنك الدولي والذي يهدف إلى التخفيف من حدة الفقر في سيراليون، مبلغ من مستفيد محتمل من هذه الخطة.كما أكدت

[٣٦] مالي: اتحاد الطلبة متهم بالفساد وارتكاب أعمال عنف وتخويف الأساتذة وإدارة الجامعات، فرانس ٢٤، ١٢ فبراير ٢٠٢١، متاح على الرابط التالي: https://cutt.us/lpKNG

[37] Manon Laplace, Mali: Prime Minister Moctar Ouane promises a revision of the Constitution, The African Report, 25 February 2021, Available at: https://cutt.us/VQcWU

اللجنة كذلك على التزامها بمواصلة جهودها الساعية إلى تقويض انتشار جرائم الفساد والكسب غير المشروع في سيراليون، على جميع المستويات وفي كافة القطاعات.[٣٨]

الخاتمة

عانت الكثير من الدول الافريقية من انتشار جرائم الفساد، في قطاعات مختلفة، خاصة القطاع الصحي وقطاع الشرطة وانتشار العنف وجرائم بيع الأطفال كذلك شهدت صراعات سياسية واستغلال لظروف الجائحة للفرض مزيد من السيطرة على الأوضاع في البلاد، وهو الأمر الذي يعطي مؤشراً على مدى ضعف قدرات هذه الدول على التماسك في ظل الأزمات التي تواجها، الأمر الذي يعني هشاشة مؤسسات هذه الدول.

ومن ثم يمكن القول بأن استمرار انتشار ظاهرة الفساد لاسيما في قطاعات الصحة والشرطة والتعليم في الدول الافريقية يشكل تقويضاً للسياسات التنمية التي تريد الدول الافريقية إتباعها وتنفيذها، كما أن ذلك يعد مؤشراً على عدم توفر الرغبة والإرادة السياسية الحقيقية لإجراء إصلاحات من شأنها الوقف الفعال لمثل هذه الانتهاكات والجرائم، ويمكن إرجاع السبب في ذلك ربما لتورط الكثير من النخب السياسية الحاكمة في جرائم وانتهاكات مالية لكن طابع السرية الذي يتم فرضه على كثير من البيانات التي يتعين السماح للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية بالاطلاع عليها لأجل القيام بوظيفتها الرقابية المنوطة بها هو ما يسهم في عدم الكشف عن هذه الانتهاكات إلا بعد سقوط هذه النخب من سدة الحكم، وهو ما أسبتته الكثير من التجارب الافريقية، والتي من بينها ما يخضع له الرئيس السوداني السابق عمر البشير من محاكمة.

النتائج

١- الفساد المرتبط بالاعتبارات السياسية كتداول السلطة ونزاهة الانتخابات والعنف الانتخابي والدستور، كان حاضراً بقوة في خمس دول هي تشاد-تنزانيا-بنين-النيجر-تونس.

٢- كذلك فقد كان الفساد المالي والرشاوى موجودة وبكثافة خاصة في دول جنوب افريقيا مثل موزمبيق-جنوب افريقيا ومالاوي ودول من أقاليم أخرى مثل الجزائر وسيراليون.

٣- وفي ظل انتشار جائحة كورونا فقد عانت دولاً في أقاليم مختلفة من القارة من انتشار الفساد في قطاع الصحة، كما في غانا-زامبيا- الصومال.

٤- وقد ظهرت جرائم فساد في قطاع الشرطة في عدد من الدول مثل اثيوبيا وكينيا.

[38] ACC secures Conviction against Bockarie Sheku Mattia on a case of Bribery, Website of Anti-Corruption Commission Sierra Leone, 26 February 2021, available at: https://cutt.us/Xj0wq

٥- بينما عمدت بعض الدول على وضع قوانين وإنشاء لجان من شأنها التصدي لانتشار ظاهرة الفساد في المؤسسات العامة مثل كلاً من غينا الاستوائية والسودان.

التوصيات

١- ضرورة تفعيل الدول الافريقية لنصوص المعاهدات التي وقعت عليها في سياق مكافحة الفساد، لاسيما اتفاقيتي الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية الاتحاد الافريقي لمنع ومكافحة الفساد.

٢- فرض مزيد من الرقابة على قطاعي الصحة والشرطة، إذ أن هذين القطاعين هما الاكثر إفرازاً للممارسات غير المشروعة.

٣- يجب كذلك البحث في الأسباب التي تدفع المواطنين لا سيما الموظفين العموميين إلى اللجوء إلى الكسب غير المشروع، وبخاصة مستويات الأجور ومعدل التضخم.

٤- لابد من إعادة النظر في الاعتبارات القانونية والدستورية المنظمة لسير الحياة السياسية في البلاد فقد تم رصد فساد في ٦ دول افريقية بها وقائع فساد ذات صلة بالانتخابات ونزاهتها.